الرواتب والأجور وملحقاتها

التقرير الشهري حول البند 13

تشرين الثاني 2011

I. مقدمة

بلغ **إجمالي الإنفاق على بند مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها** في فترة كانون الثاني– تشرين الثاني من العام 2011 والذي في الغالب يتضمن الرواتب والأجور، التعويضات والتقدميات الاجتماعية، قيمة 3213 مليار ليرة، مسجلاً بذلك ارتفاعًا مقداره 176 مليار ليرة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2010، والذي كان قد بلغ 3037 مليار ليرة. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى (أ) مسألة توقيت الدفعات، (ب) سياسة التوظيف المستمرة و(ث) تثبيت المتعاقدين المجندين في قوى الأمن الداخلي.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها في فترة كانون الثاني - تشرين الثاني 2011 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2010.

الإنفاق على مخصصات الرواتب والأجور يشكل العنصر الأكبر من إجمالي الإنفاق الأولي، مشكلاً بذلك نسبة 32 في المائة من مجموع الأخير.

جدول 1: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

(.مليار ل.ل)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /6		التقديمات الاجتماعية /7		نفقات أخرى /8		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	2010 ك2- ت2	2011 ك2- ت2	2010 ك2- ت2	2011 ك2- ت2	2010 ك2- ت2	2011 ك2- ت2	2010 ك2- ت2	2011 ك2- ت2	2010 ك2- ت2	2011 ك2- ت2
الجهاز العسكري	**1,389**	**1,522**	**66**	**67**	**320**	**385**	**2**	**2**	**1,776**	**1,976**
الجيش	933	1,012	43	43	197	228	1	0	**1,174**	**1,284**
قوى الأمن الداخلي1 /	364	405	18	20	98	127	0	0	**479**	**552**
قوى الأمن العام 2/	71	78	3	3	19	22	1	1	**93**	**104**
قوى أمن الدولة 3/	21	27	2	2	7	8	0	0	**30**	**37**
الجهاز التربوي	**602**	**632**	**60**	**63**	**0**	**0**	**0**	**0**	**662**	**695**
الجهاز المدني 4/	**301**	**269**	**57**	**57**	**4**	**4**	**203**	**181**	**564**	**511**
تعاونية موظفي الدولة							**174**	**149**	**174**	**149**
الجمارك 5/									**34**	**32**
إجمالي الإنفاق	**2,291**	**2,423**	**183**	**187**	**323**	**389**	**205**	**183**	**3,037**	**3,213**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.
(2) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.
(3) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.
(4) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(5) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات، تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار 2011، ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.
(6) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.
(7) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من البدلات الطبية والاجتماعية.
(8) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاضد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل.

III. مخصصات الرواتب والأجور

سجلت مخصصات الرواتب والأجور ارتفاعاً بقيمة 132 مليار ليرة، من 2291 مليار ليرة في فترة كانون الثاني–تشرين الثاني من العام 2010 إلى 2423 مليار ليرة في العام الحالي، كما هو مبين في الرسمين البيانيين أدناه، ويعود هذا الارتفاع بشكلٍ أساسي إلى نمو المدفوعات المقدمة إلى الجهازين العسكري (133 مليار ليرة) والتربوي (30 مليار ليرة). أما الرواتب والأجور للجهاز المدني، فقد تقلصت بقيمة 32 مليار ليرة، الأمر الذي حدّ من حجم الارتفاع الإجمالي في الرواتب والأجور.

رسم بياني رقم 1: 2010 مخصصات الرواتب والاجور
(مليار ليرة، %)

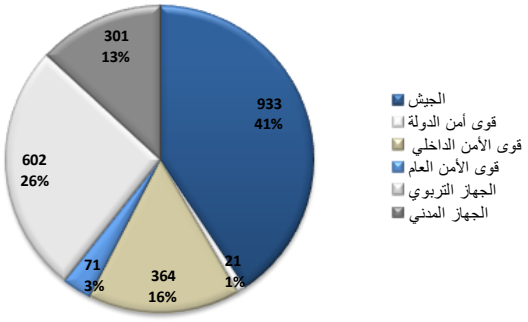

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

رسم بياني رقم 2: 2011 مخصصات الرواتب والاجور
(مليار ليرة، %)

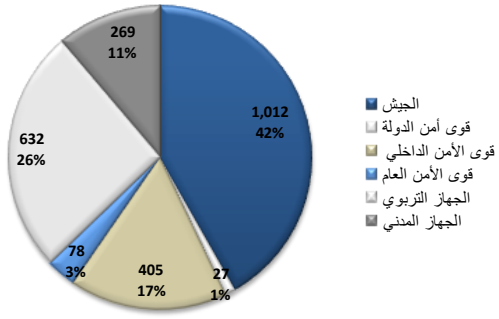

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

III.A الجهاز العسكري

على صعيد الجهاز العسكري، جاء الارتفاع مماثلاً للشهر الفائت، أي نتيجةً لما يلي:

- تسديد الدفعة الرابعة من *فروقات سلسلة الرتب والرواتب* للجهاز العسكري عن الأعوام 1996–1998، وهي مقسمة أساساً إلى ست دفعات[1]، على أن تسدَد بين عامي 2009 و2011.
- تسديد دفعة *فروقات خدمة الميدان* عن الفترة الممتدة بين أيار 2008 وشباط 2011[2].
- قرار مجلس الوزراء القاضي *بتثبيت 10637 متعاقد مجند*[3] في قوى الأمن الداخلي. تجدر الإشارة إلى أن قرار التثبيت أدى أيضاً إلى ارتفاع في مدفوعات بدل السكن، والتي تعتبر من التقديمات التي يتمتع بها العناصر المثبتة فقط، كما أدى إلى دفع راتبٍ إضافي عند تاريخ التثبيت[4] (شباط 2011)، إذ أن المتعاقدين المجنَدين يحصلون على رواتبهم في نهاية الشهر، على عكس العناصر المثبتة، التي تحصل على رواتبها في بداية الشهر.

---

[1] تتم هذه الدفعات بموجب القانون 2008/63 الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات 2009-2011 لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام 2009، ص 18-19.

[2] لقد تمت هذه الدفعات بموجب الجدول رقم 6 من القانون 1998/718 المعدل بالمرسوم 1999/90. تجدر الإشارة إلى أن القرار القاضي بإتمام هذه الدفعات قد أقر في البرلمان عبر القانون 2011/151 حيث ضم الجدول رقم 6 رسمياً إلى القانون 2008/63. بناء على ذلك، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الزيادة على الرواتب الشهرية التي نص عليها القانون 2008/63 والبالغة ل.ل. 200،000عند احتساب تعويضات خدمة الميدان ابتداء من 1 أيار 2008. تجدر الإشارة هنا إلى أن تعويضات خدمة الميدان تعتبر من التقديمات الإضافية التي يتمتع بها عناصر الجهاز العسكري حصراً.

[3] لقد تم هذا التثبيت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 12 تاريخ 2010/3/31 القاضي بتثبيت العدد الإجمالي للمتعاقدين المجندين والرتباء والذي كان قد بلغ في حينها 10637 عنصراً. أما من الناحية النقدية، فإن تأثير هذا القرار قد بدأ بالظهور أواخر شهر شباط 2011. تجدر الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للمتعاقدين المجندين والرتباء الذي قد تم تثبيتهم من الممكن أن يكون قد تعدل بعد صدور القرار المذكور.

[4] ما معناه أن المجندين الذين قد تم تثبيتهم قد حصلوا على راتب شهر كانون الأول في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني من العام الحالي، أي ما يعادل رواتب اثنا عشر شهرا، مقارنةً برواتب أحدا عشر شهراً في الفترة نفسها من العام 2010.

- قرار مجلس الوزراء القاضي *بتطويع 2500 عنصر إضافي جديد* في قوى الأمن الداخلي[5].
- قرار مجلس الوزراء القاضي *بتطويع 1250 عنصراً جديداً* في قوى الأمن العام[6] في الفترة الممتدة بين العام 2009 ولغاية عام 2011، وفق ما يلي : تطويع 750 عنصراً عام 2009 و250 عنصراً في كل من عامي 2010 و2011.
- قرار مجلس الوزراء القاضي *بتطويع 500 عنصراً جديداً*[7] في قوى أمن الدولة، نصفهم قد تم تطويعهم في تشرين الثاني 2010 والنصف المتبقي جرى تطويعه في شباط 2011.
- تجدر الإشارة إلى أنه تم دفع مخصصات الرواتب والأجور إلى الجهاز العسكري باستثناء الجيش في تشرين الثاني 2011 بموجب سلف خزينة[8]، بينما كان الدفع يتم عادة من مخصصات الموازنة المصنفة تحت البند 13 من الموازنة.

III.B. الجهاز التربوي

عادت إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور إلى الجهاز التربوي في فترة كانون الثاني–تشرين الثاني 2011 إلى منحاها التصاعدي الذي كنا قد شاهدناه سابقاً هذا العام، إذ تم تسديد المدفوعات العائدة إلى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في شهر تشرين الثاني 2011. وبغض النظر عن هذا العامل، شهدت مخصصات الرواتب والأجور لهذه الفئة ارتفاعاً جاء نتيجة للزيادات التالية:

- زيادة في المدفوعات للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة (حوالي 22.4 مليار ليرة)
- زيادة في المدفوعات للمرحلة الثانوية (حوالي 4.8 مليار ليرة)
- زيادة في المدفوعات للأساتذة المتعاقدين (حوالي 28.4 مليار ليرة)

وتعود هذه الزيادات، التي من المتوقع أن يكون لها تأثيراً دائماً على النفقات، إلى سببين أساسيين هما تعيين 2835 أستاذ للمرحلة الابتدائية[9] و755 أستاذ للمرحلة الثانوية[10] عامي 2010 و2011 من جهة، وإعادة تصنيف المدفوعات العائدة لأساتذة المرحلة الابتدائية المتعاقدين من بند التحويلات (البند 14) إلى بند الرواتب والأجور (البند 13) في مشروع الموازنة العامة لعام 2011، من جهة أخرى. تجدر الإشارة إلى أن التأثير المالي لقرار إعادة التصنيف بدأ مفعوله يظهر على المدفوعات منذ شهر نيسان 2011.

III.C الجهاز المدني

أما الانخفاض في الرواتب والأجور للجهاز المدني، فيعود بشكل أساسي إلى توقيت الدفعات، وبالأخص دفعات فروقات سلسلة الرتب والرواتب العائدة إلى هذه الفئة. تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات العائدة إلى السلك الخارجي، القضاة، وزارة المالية ووزارة الصحة العامة شهدت أعلى انخفاض ضمن هذه الفئة، بينما شهدت المدفوعات العائدة إلى وزارة الزراعة ارتفاعاً في هذه الفترة. تجدر الإشارة إلى أنه تم دفع مخصصات الرواتب والأجور إلى بعض عناصر الجهاز المدني بموجب سلف خزينة[11]، بينما كان الدفع يتم عادة من مخصصات الموازنة المصنفة تحت البند 13 من الموازنة.

---

[5] لقد تم هذا التطويع بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 12 تاريخ 2010/3/31 القاضي بتطويع 4000 عنصر إضافي جديد في قوى الأمن الداخلي، منهم 2500 عنصر قد جرى تطويعهم كدفعةٍ أولى حتى تشرين-الثاني 2011.

[6] لقد تم هذا التطويع بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 79 تاريخ 2009/5/13، القاضي بتطويع 1250 عنصراً جديداً في الأمن العام، منهم 250 في رتبة مفتش ثان.

[7] لقد تم هذا التطويع بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 4 تاريخ 2010/6/3 القاضي بتطويع 500 عنصر إضافي جديد في قوى أمن الدولة.

[8] لقد تم دفع رواتب وأجور أمن الدولة في تشرين الثاني 2011 بموجب المرسوم 2011/6839 ، بينما تم دفع رواتب وأجور الأمن العام و الأمن الداخلي بموجب المرسومين 2011/6874 و2011/6622.

[9] لقد تمت هذه التعيينات بموجب المراسيم التالية: المرسوم 2010/4057، المرسوم 2010/3634 و المرسوم 2010/3127.

[10] لقد تمت هذه التعيينات بموجب المرسومين 2010/4427 و2009/2542.

[11] لقد تم هذا الدفع بموجب المرسومين 2011/6874 و 2011/6622.

IV. التقديمات الاجتماعية

سجلت التقديمات الاجتماعية ارتفاعاً بقيمة 66 مليار ليرة، لتصل إلى 389 مليار ليرة في فترة كانون الثاني– تشرين الثاني من العام الحالي، بسبب الزيادات في الدفعات لكل من الجيش وقوى الأمن الداخلي (بقيمة 31 مليار ليرة و29 مليار ليرة على التوالي).

رسم بياني رقم 3: 2010 التقديمات الاجتماعية
(مليار ليرة، %)

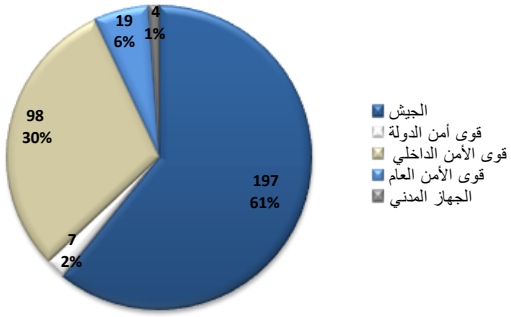

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

رسم بياني رقم 4: 2011 التقديمات الاجتماعية
(مليار ليرة، %)

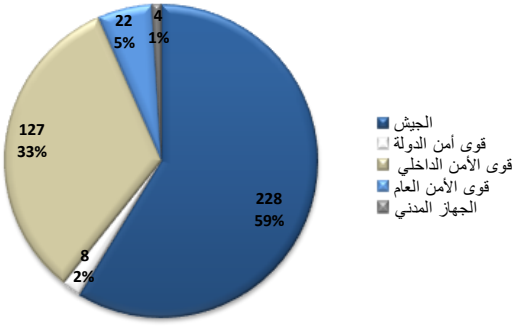

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

أما بالنسبة إلى التقديمات التي أدّت إلى الارتفاع المذكور، فهي بشكل أساسي، التقديمات الصحية (بقيمة 32 مليار ليرة) والمرض والأمومة (بقيمة 8 مليار ليرة). إن ارتفاع التقديمات إلى الجهاز العسكري نتج عن قراري مجلس الوزراء المتمثلين بالتالي:

- توحيد التعرفة الاستشفائية التي تدفعها الصناديق الضامنة الممولة من الخزينة.
- تثبيت المتعاقدين المجندين والرتباء في قوى الأمن الداخلي. تجدر الإشارة إلى أن التأثير النقدي لهذين القرارين قد بدأ بالظهور في شباط 2011[12].

V. المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة

انخفضت المدفوعات العائدة إلى فئة "النفقات الأخرى"، والتي في الغالب تتضمن التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة، الأمر الذي حد من الارتفاع الإجمالي في الرواتب والأجور. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى توقيت دفع المدفوعات إلى تعاونية موظفي الدولة. وفي التفاصيل، فقد بلغت التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة 149 مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني من العام 2011 مقابل 174 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام 2010.

[12] ارتفاع التقديمات إلى الجهاز العسكري نتيجة قرار مجلس الوزراء بتوحيد التعرفة الاستشفائية ظهر في مشروع موازنة 2009 (كزيادة بقيمة 42 مليار ليرة) و في مشروع موازنة 2010 (كزيادة بقيمة 4 مليار ليرة) و في مشروع موازنة 2011 (كزيادة بقيمة 27 مليار ليرة).أما على الصعيد النقدي، فتأثير هذا القرار عام 2010 ترجم بارتفاع قيمته 3 مليار ليرة شهرياً مقارنةً بالعام 2009، و تأثيره سنة 2011 ترجم بزيادة مقدرة بحوالي 2.22 مليار ليرة شهرياً مقارنةً بالعام 2010.

منشورات وزارة المالية

2011

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 38-49
- ***واردات السيارات وإيرادات الدولة (1997-2010)***، آذار 2011
- ***إطار إدارة الدين 2010-2015***، آذار 2011
- ***موازنة المواطن لعام 2010***، شباط 2011
- ***نتائج المالية العامة في 2010***، أيار 2011
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الثاني – كانون الأول 2010، كانون الثاني – تشرين الثاني 2011
- ***الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند 13***، شباط- تشرين الأول 2011
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، تشرين الثاني – كانون الأول 2010، كانون الثاني – تشرين الثاني 2011

2010

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 26-38
- ***تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي***، الربع الرابع من العام 2009، الربع الأول-الثالث من العام 2010
- ***شركة كهرباء لبنان: من منظار المالية العامة***، أيار 2010
- ***تقرير لبنان لعام 2010***
- ***نتائج المالية العامة في 2009***
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الثاني وكانون الأول 2009، كانون الثاني – تشرين لأول 2010
- ***تقرير المالية العامة الفصلي***، الربع الأول والثاني من العام 2010
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، كانون الثاني – تشرين الثاني 2010
- ***مشروع موازنة 2010 – تقرير مفصّل***، تشرين الأول 2010

2009

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 14-25
- ***تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي***، الربع الأول والثالث من العام 2009
- ***المؤتمر الدولي لمساندة لبنان – باريس III***، التقرير الفصلي، أعداد 9-11
- ***تقرير لبنان لعام2009***
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، كانون الثاني – تشرين الأول 2009
- ***تقرير المالية العامة الفصلي، الربع الأول –الثالث*** 2009
- ***نتائج المالية العامة في 2008***
- ***مشروع موازنة 2009 – تقرير مفصّل، آب 2009***

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: 961 1 981058
فاكس: 961 1 981059

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb